



استخدام منهجية الانحدار الذاتي ذو الفجوات الموزعة المتباطئة بالتطبيق على دالة الاستثمار الأجنبي المباشر في السودان خلال الفترة (١٩٩٣-٢٠١٦م).

*د.فتحي احمد علي ادم

أستاذ الاقتصاد المساعد - جامعة الجوف- المملكة العربية السعودية - جامعة زالنجي - كلية الاقتصاد والعلوم الادارية - السودان

E-mail: fatohi.2013g@gmail.com

* د. محمود محمد عبد العزيز جمال الدين

أستاذ الاقتصاد المساعد - جامعة نيالا- كلية الاقتصاد والدراسات التجارية السودان

E-mail:mahmoudshibo@gmail.com

* د. عادل عبدالله ادم محمد

أستاذ الاقتصاد المساعد - جامعة زالنجي- كلية الاقتصاد والعلوم الادارية - السودان

E-mail: adolly2000@gmail.com

المستخلص

هدفت هذه الدراسة إلى بيان أهم العوامل المؤثرة في الاستثمار الاجنبي المباشر في السودان باستخدام منهجية الانحدار الذاتي ذو الفجوات الموزعة المتباطئة (ARDL) خلال الفترة (١٩٩٣-٢٠١٦م) ، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي وأسلوب الاقتصاد القياسي في تكوين النموذج وبرنامج Eviews في التحليل. تم الحصول على البيانات من الجهاز المركزي للإحصاء والتقارير السنوية لبنك السودان المركزي، توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها تبين نتائج الأجل الطويل تأثير الناتج المحلي الاجمالي ، وسعر الصرف، ومعدل التضخم ، والدين الخارجي على الاستثمار الاجنبي المباشر، بناء على النتائج أوصت الدراسة بالاهتمام ببناء النماذج في البحوث القياسية بأساليب حديثة تتماشى مع الواقع الاقتصادي وكذلك لابد من بيان ذلك استناداً للنظريات



الاقتصادية مع مراعاة العنصر الزماني والمكاني لطبيعة النشاط الاقتصادي والاجتماعي من دولة
لاخرى.

الكلمات المفتاحية : الانحدار الذاتي ، الفجوات الموزعة المتباطئة ، دالة الاستثمار الأجنبي المباشر

ABSTRACT

This study aimed at explaining the most important factors affecting foreign direct investment in Sudan using the self-regression method with distributed dictated gaps (ARDL) during the period (1993-2016). The study used the descriptive approach and the econometric method in model formation and Eviews program in the analysis Data were obtained from the Central Statistical Organization and the annual reports of the Central Bank of Sudan, the study reached many results, the most important of which are the results of the long-term showing the impact of the gross domestic product, the exchange rate, the rate of inflation, and external debt on foreign direct investment, the results study recommended that attention be paid to building models in standard research with modern methods that are in line with the economic reality, and that it must be indicated according to economic theories, taking into account the temporal and spatial component of the nature of economic and social activity from one to another country.

Key words: self-regression, slowed distributed gaps, foreign direct investment function

المقدمة

إن التفاوت القائم بين الدول المتقدمة والدول النامية أزداد عمقاً وحدة منذ الثمانينات نسبةً للتخلف وكثرة الصراعات التطبيقية في كثير من تلك الدول النامية مما أثر على الاختلالات الهيكلية الاقتصادية فيما يخص ميزان المدفوعات والمديونية الخارجية ، الشيء الذي أدى بتلك الدول إلى تغيير مسارها الاقتصادي خاصة في إطار عولمة اقتصادية واسعة الأبعاد لذا سعت الكثير من البلدان النامية إلى العمل على بناء قاعدة اقتصادية تكسبها مكانة تنافسية في الاسوق العالمية عن طريق جذب الاستثمارات الاجنبية في بلدانها.



السودان كغيره من الدول النامية يسعى لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة بغرض تمويل مشروعات القطاعات الإنتاجية ونقل التكنولوجيا والخبرات وتوفير فرص العمل، ولتحقيق ذلك تم إصدار اللوائح والضوابط والقوانين الداعمة لذلك، وذلك لما تتميز به الاستثمارات الأجنبية من نقل للتكنولوجيا الحديثة ورفع كفاءة رأس المال البشري وزيادة قدرته الإنتاجية والإدارية والتنظيمية، وتحريك قطاعات الاقتصاد المختلفة وتوفير الاحتياطات من العملات الأجنبية، جعلت معظم الدول تتسابق إلى منح التسهيلات وتطوير التشريعات لدعم الاستثمار الأجنبي المباشر، لذلك سعى السودان إلى وضع السياسات والتدابير والتسهيلات بهدف جذب الاستثمارات الأجنبية بغرض الاستثمار في القطاعات الاقتصادية المختلفة لزيادة الانتاج والانتاجية من أجل الوصول إلى النمو والتنمية ثم الرفاهية .

مشكلة الدراسة :

يعتبر الاستثمار الاجنبي المباشر له دور فعال في الاقتصاد السوداني لكن هنالك بعض المتغيرات المهمة التي تؤثر عليه، وتكمن مشكلة البحث في السؤال الرئيسي: ماهي أهم المتغيرات التي تؤثر على الاستثمار الاجنبي المباشر؟، وتتفرع منه مجموعة من الأسئلة الفرعية التالية:

- ١/ ما هو أثر الناتج المحلي الاجمالي على الاستثمار الاجنبي المباشر؟
- ٢/ ما هو أثر سعر الصرف على الاستثمار الاجنبي المباشر؟
- ٣/ ما هو أثر معدل التضخم على الاستثمار الاجنبي المباشر؟
- ٤/ ما هو أثر الدين الخارجي على الاستثمار الاجنبي المباشر؟

أهمية الدراسة:

الأهمية العلمية للدراسة:

تتبع أهمية هذه الدراسة من كونها تمثل محاولة فريدة لدراسة إحدى الظواهر المهمة بالنسبة للاقتصاد السوداني، حيث لا تتوفر دراسات كافية في هذا المجال ، وذلك بتسليط الضوء على العوامل المحددة للاستثمار الأجنبي المباشر والدور الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي باعتباره المتغير الأهم في تحديد معدلات النمو الاقتصادي.

الأهمية العملية للدراسة:

يشكل الاستثمار الاجنبي المباشر أحد أهم رؤوس الاموال المستثمرة في الدول النامية، نظراً للدور المهم الذي يلعبه في رفع القدرات الإنتاجية للاقتصاد لتلك البلدان لزيادة حجم وتدفقات الاستثمارات الأجنبية الامر الذي يقود إلى تحقيق معدل نمو عالي في الناتج المحلي الاجمالي وذلك بتوفير وتحسين مناخ الاستثمار الملائم له. كما أن نتائج هذا البحث يمكن أن تساعد القائمين على أمر الإستثمار في اتخاذ القرارات والسياسات اللازمة.

أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلي التعرف على أهم المتغيرات الاقتصادية المؤثرة على الاستثمار الأجنبي المباشر وقياس درجة تأثيرها وتحديد العلاقة بينهما .

فرضيات الدراسة:

- ١- وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين الناتج المحلي الإجمالي والاستثمار الاجنبي المباشر.



- ٢- وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين سعر الصرف والاستثمار الاجنبي المباشر.
- ٣- وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين الدين الخارجي والاستثمار الاجنبي المباشر.
- ٤- وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين التضخم والاستثمار الاجنبي المباشر.

حدود الدراسة:

الحدود الزمانية تغطي الدراسة بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية علي الاستثمار الاجنبي المباشر خلال الفترة من ١٩٩٣-٢٠١٦م.

الحدود المكانية: السودان.

مصادر البيانات:

إعتمدت الدراسة علي المصادر الثانوية المتمثلة في الكتب والمراجع والتقارير السنوية من الجهاز المركزي للإحصاء ووزارة المالية وبنك السودان المركزي ووزارة الاستثمار .

منهج الدراسة:

استخدام المنهج الوصفي التحليلي واستخدام اسلوب الاقتصاد القياسي عبر منهجية الانحدار الذاتي ذو الفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة.

نماذج من الدراسات السابقة

دراسة انتصار (٢٠١٣)

تناولت هذا الدراسة تقدير دالة الاستثمار الاجنبي في السودان معرفة العوامل المؤثرة علي الاستثمار الاجنبي في السودان للفترة من (١٩٩٠-٢٠١٠) واستعرض مناخ وقوانين وحجم الاستثمارات الاجنبية في السودان حيث تأتي اهمية البحث في تسليط الضوء علي الدور الذي يلعبه الاستثمار الاجنبي باعتباره المتغير الاهم في تحديد معدلات النمو الاقتصادي كما افترض الباحث وجود علاقة طردية ذات دلالة احصائية بين الناتج المحلي الاجمالي والاستثمار الاجنبي ووجود علاقة عكسية بين ذات دلالة احصائية بين الاستثمار الاجنبي والتضخم وسعر الصرف وتكلفة التمويل واتبع الباحث المنهج الوصفي في الجانب النظري و(اسلوب) الاقتصاد القياسي في الجانب التحليلي واهم النتائج التي توصلت لها الباحث وجود علاقة طردية ذات دلالة احصائية بين الاستثمار الاجنبي ومعدل التغير في الناتج المحلي الاجمالي ووجود علاقة عكسية ذات دلالة احصائية بين الاستثمار الاجنبي والتضخم وان افضل دالة تمثل الاستثمار الاجنبي في السودان هي الدالة اللوغاريتمية وقد اوصى البحث بالعمل علي زيادة الطاقات الانتاجية بالتركيز علي المشروعات المتخصصة في انتاج الصادات الأخرى غير البترولية ، وزيادة العوامل التي تؤثر ايجابا علي الاستثمار الاجنبي مثل استخدام طرق واساليب انتاج جديدة تقديم حوافز المستثمرين ، وتخفيض العوامل التي تؤثر سلبا علي الاستثمار الاجنبي مثل الضرائب والحد من تقلبات سعر الصرف والتضخم.

دراسة المهدي (٢٠١٠م)



تناولت الدراسة محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في السودان في الفترة ١٩٩٩م - ٢٠٠٧م بالتركيز علي النمو الاقتصادي، التضخم والاستقرار الاقتصادي على اعتبار أنها تمثل أهم محددات الاستثمار الاجنبي المباشر. وتوصلت الدراسة الي ان التضخم يعد من أهم محددات الاستثمار الأجنبي في السودان، كما أن الاستقرار الاقتصادي والنمو الاقتصادي يرتبطان ايجاباً بالاستثمار الأجنبي بينما يرتبطان سلبيًا بالتضخم في السودان ، ويؤثر الاستثمار الأجنبي ايجاباً علي الناتج المحلي الإجمالي في السودان. توصلت الدراسة الي ان النمو الاقتصادي والاستقرار الاقتصادي يرتبطان بعلاقة موجبة مع حجم وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في السودان، ان التضخم يرتبط بعلاقة عكسية سالبة مع حجم وتدفقات الاستثمار الاجنبي خلال فترة الدراسة. ان زيادة حجم الاستثمارات الأجنبية تؤدي الي زيادة حجم الناتج المحلي الإجمالي. يرى الباحثين بان الدراسة أعلاه تتفق مع الدراسة الحالية في العلاقة الايجابية بين الاستثمار الأجنبي والناتج المحلي الإجمالي في السودان. كما أن التضخم يرتبط بعلاقة عكسية سالبة مع حجم وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في السودان.

دراسة عزالدين (٢٠٠٩م):

تمثلت فرضيات الدراسة في الآتي يعتبر المناخ الاستثماري احد أهم معوقات الاستثمار الأجنبي في السودان، قصور الإعلام الترويجي في السودان يؤثر سلباً علي جذب الاستثمارات الاجنبية الي السودان خاصة في قطاعه الزراعي، ضعف البنيات التحتية في القطاع الزراعي كان سبباً في عزوف المستثمرين الأجانب عن الإقبال علي الاستثمارات في القطاع الزراعي. يرى الباحثين أن الدراسة تناولت جزئية محددة هي الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع الزراعي بينما الدراسة الحالية تناولت الاستثمار الأجنبي المباشر في جميع القطاعات الاقتصادية بما في ذلك القطاع الزراعي.

الإطار النظري للدراسة

مفهوم الاستثمار الأجنبي:

يعد الاستثمار أجنبياً متى ما كان المستثمر شخصاً طبيعياً أو معنوياً لا يتمتع بجنسية البلد المضيف للاستثمار، ويكون من السهل تحديد جنسية المستثمر إذا كان شخصاً طبيعياً ، بينما عادة ما يصعب إذا كان المستثمر شخصاً معنوياً كما في حالة الشركات المساهمة ، حيث أنه عادة ما تتعدد جنسيات المساهمين في هذه الشركات وبالتالي فإن المستثمر الأجنبي هو الذي لا يحمل جنسية الدولة التي يمارس الاستثمار نشاطه بها. وتميز الدراسات الاقتصادية بين نوعين من الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة، فالاستثمارات الأجنبية المباشرة تمثل جزء من الاستثمار الدولي، ويقصد بهذا الاخير تلك الاستثمارات التي تتم خارج موطنها سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة ، سواء كانت لدولة واحدة أو لعدة دول أو لشركة واحدة او لعدة شركات، أي أن الاستثمار الأجنبي هو تدفق رؤوس الأموال أياً كان شكلها بين دولتين بغرض إقامة شركات جديدة أو المساهمة في رؤوس أموال شركات قائمة او تطويرها لإنتاج السلع أو الخدمات، وتحقيق عائد يفوق ما يتوقعه المستثمر في دولته الأم سواء صاحب هذا التدفق جهدا بشريا أم لم يصاحبه. وتحلل الاستثمارات الاجنبية أهمية واضحة في اقتصاديات الدول النامية، حيث أن المدخرات المحلية غير



كافية لمقابلة حاجات الاستثمار المحلي، وتتقسم الاستثمارات الأجنبية طبقاً لمساهمة الشريك الأجنبي في رأس مال المشروع ودورها في الإدارة إلى قسمين: الاستثمارات الأجنبية المباشرة والاستثمارات الأجنبية غير المباشرة.

أولاً: الاستثمارات الأجنبية المباشرة: Direct Foreign Investments

تتمثل في تلك المشروعات التي يقيمها المستثمر الأجنبي ويديرها، إما بسبب الملكية الكاملة للمشروع أو نتيجة لاشتراكه في رأس المال المشروع بنصيب يبرر له حق الإدارة ويستوي في ذلك أن يكون المستثمر الأجنبي فرداً أو شركة أجنبية أو فرعاً لأحد الشركات الأجنبية. وإن كان يأخذ غالباً في الوقت الحاضر فروعاً لشركات أجنبية كبرى تعرف باسم " الشركات عابرة القارات" أو " عبر الوطنية"، Transnational، أو الشركات متعددة الجنسية أو الشركات الدولية النشاط International Multinational Corporations واصبحت هذه الشركات تسيطر على الجانب الأكبر من الاستثمارات المباشرة على مستوى العالم (البنك الدولي ، ١٩٨٦م، ص ١٤٦).

ثانياً : الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة :

تتمثل الاستثمارات الأجنبية الغير المباشرة في تلك الاستثمارات الموجهة لشراء الأوراق المالية الأسهم والسندات التي تصدرها الهيئات العامة أو الخاصة في الدول النامية ،علي ألا يكون للأجانب منها ما يخول لهم حق ادارة المشروع.

ولهذه التفرقة بين الاستثمارات الأجنبية المباشرة والاستثمارات الأجنبية غير المباشرة أهميتهما، حيث أن الاستثمارات المباشرة يقترن فيها انتقال رأس المال بانتقال الإدارة الأجنبية، ولكن في الاستثمارات غير المباشرة يقتصر الانتقال عادة على عنصر رأس المال فقط. ومع ذلك فالخط الفاصل بين الاستثمار المباشر وغير المباشر ليس واضحاً وغير متفق عليه . فتعتبر أستراليا حيازة ٢٥% على الأقل من حقوق الملكية يمثل استثماراً مباشراً في حين نجد أن هذا الرقم ٢٠% في فرنسا ؛ و ١٠% في كل من الولايات المتحدة الأمريكية والسويد وألمانيا. وعندما يكون الاستثمار غير مباشر أي في صورة شراء أسهم وسندات لا يترتب عليها حق الإدارة (نزيه ، مبروك، ٢٠١٣م، ص ٣٠).

تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر وأشكاله:

أن الاستثمار الأجنبي المباشر ينطوي على تملك المستثمر الأجنبي لجزء أو كل الاستثمارات في المشروع المعين، هذا بالإضافة إلى القيام بالمشاركة في إدارة المشروع مع المستثمر الوطني في حالة الاستثمار المشترك أو سيطرته الكاملة على الإدارة والتنظيم في حالة الملكية المطلقة، فضلاً عن قيام المستثمر بتحويل كمية من الموارد المالية والتكنولوجية والخبرة الفنية في جميع المجالات في الدول المضيفة (نزيه ، مبروك، المرجع السابق، ص ٣٦).

عرفت الأمم المتحدة ممثلة في مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الاستثمار الأجنبي علي أنه يشتمل على علاقة طويلة الأجل ويعكس مصلحة مستديمة ورقابة بواسطة مستثمر في مشروع مقيم في الاقتصاد ينتمي لدولة غير دولة المستثمر الأصلية ،ويتم القيام بالاستثمار الأجنبي المباشر بواسطة الأفراد ومنشآت الاعمال .

ويعرف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه حصيلة ثابتة للمستثمر المقيم في اقتصاد ما في مشروع مقام في إقتصاد اخر ، ووفقاً للمعيار الذي وضعه صندوق النقد الدولي يكون الاستثمار مباشراً حين يمتلك المستثمر الأجنبي ١٠% أو



أكثر من رأس مال إحدى مؤسسات الأعمال ومن عدد الأصوات فيها ، وتكون هذه الحصة كافية عادة لإعطاء المستثمر رأيا في إدارة المؤسسة.

أنواع الاستثمارات الأجنبية المباشرة:

١- الاستثمارات الأجنبية المباشرة الخاصة: وتتمثل في تلك المشروعات التي يمتلكها الأجانب ملكية كاملة ، وقد ازدادت الأهمية النسبية لتلك الاستثمارات بشكل واضح خلال التسعينيات نتيجة لعمليات الخصخصة في الدول النامية، حيث أتاح هذا الوضع للأجانب لشراء هذه الشركات . وتشير البيانات إلي تزايد الخصخصة في الدول النامية سواء من ناحية القيمة أو العدد. فقد كان عدد الشركات التي تم خصصتها ٥٠ شركة بلغت قيمتها ٢,٥ بليون دولار في ١٩٨٨ ، وارتفعت إلي ٧٥٠ شركة وصلت قيمتها إلي ٢٤ بليون دولار في عام ١٩٩٤ ، فضلا تغير وجهة النظر في الدول النامية إلي تلك الاستثمارات. ذلك أن تلك الاستثمارات قد أدت في مرحلة تاريخية إلي استنزاف موارد الدول النامية في إطار ما يسمى بالنمط الاستعماري للاستثمارات الأجنبية المباشرة، حتي أن بعض الاقتصاديين قد اعتبرها مجرد استثمارات جغرافية تعمل علي تحويل الفائض الاقتصادي من الدولة المضيفة إلي الدولة الام صاحبة تلك الاستثمارات.(نزيه ، مبرك ، المرجع السابق، ص ٤٠)

٢- الاستثمارات الأجنبية الثنائية: وتتمثل في تلك المشروعات التي يشارك فيها المصدر المحلي في الدولة المضيفة المستثمر الأجنبي في ملكية المشروعات المقامة علي أرضه، وبالتالي، يشاركه في الإدارة . وقد يكون الشريك الأجنبي مستثمراً خاصاً أو حكومة دولة أجنبية أو منظمة دولية ، وإن كان يأخذ غالباً شكل المستثمر الخاص، وقد يكون الشريك المحلي فرداً أو شركة خاصة أو حكومة الدولة المضيفة ذاتها. وتفضل الشركات الأجنبية الخاصة أن يكون الشركاء المحليون أفراداً أو شركات خاصة ، اعتقاداً منهم أن المستثمر المحلي الخاص أكثر استعداداً من موظفي الحكومة لتوفير الخبرات والخدمات المحلية اللازمة التي يتطلبها المشروع لعملياته الإنتاجية ، غير أنه في بعض الحالات تطلب ضرورة أن يكون المصدر المستثمر المحلي الدولة المضيفة ذاتها، خاصة في مجال استغلال الثروات الطبيعية. ورغم أن مشاركة حكومة الدولة المضيفة للمشروع الاستثماري ينطوي علي العديد من المزايا إذ تعد هذه المشاركة في حد ذاتها تغيير الحكومة، تأييداً رسمياً للمشروع من جانب الحكومة، الأمر الذي يضيف عليه صورة طيبة في نفوس أفراد الشعب ، ومن ثم التقليل من المخاطر السياسية التي قد يتعرض لها المستثمر الأجنبي من تأميم أو مصادرة أو غيره من المخاطر، فضلاً عن قيام الحكومة بتقديم العديد من المساعدات والمزايا، خاصة فيما يتعلق بالإعفاءات الجمركية والضريبية، وعدد من التسهيلات الأخرى. إلا أن هذه المزايا تواجه بعدد من نقاط الضعف تتمثل في عدم الاستقرار الناتج عن تغيير الحكومة، فقد يؤثر ذلك علي استمرار العمل في المشروع الاستثماري خاصة في الدول التي لا تتبع النظم الديمقراطية، كما أن المشروع الاستثماري قد يصبح في بعض الأحيان أداة سياسية.

والميزة الأساسية التي يحققها هذا النوع من الاستثمارات للدولة المضيفة، أن رأس المال الأجنبي لا ينفرد وحده بقرارات الإدارة والتشغيل والأرباح، فضلاً عن أنه يقلل الأعباء المالية التي يتحملها الاقتصاد المضيف بالقدر الذي يؤول إلي المستثمر الوطني نتيجة مشاركته في المشروع، كما يؤدي إلي رفع مستوى كفاءة الإدارة والفنية محلياً.

٣- الاستثمار الأجنبي المباشر للشركات متعددة الجنسيات:



تعتبر هذه الشركات من أهم الشركات التي يأخذها الاستثمار الأجنبي المباشر ، حيث أنها مسؤولة عن أكثر من ٨٠% من الاستثمارات الأجنبية المباشرة علي مستوى العالم كله .

أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر:

يتمتع الاستثمار الأجنبي المباشر بأهمية كبرى في اقتصادات الدول المضيفة، حيث أنّ له آثار إيجابية عديدة، فهو يساهم في رفع معدلات الاستثمار من خلال تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كما يلعب دورًا هامًا في خلق فرص عمل جديدة ، وبالتالي الحد من مشكلة البطالة، والتي تُعتبر ظاهرة منتشرة بشكلٍ كبير في الدول النامية. كما يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات من خلال تدفق رؤوس الأموال الأجنبية، مما يجعله مصدرًا جيدًا للحصول على العملات الصعبة وزيادة رأس المال المادي في الدول المضيفة(عمار حسين، ٢٠١١م، ص١٥).

يُساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في نقل التكنولوجيا المتقدمة والمهارات الإدارية الحديثة للدول المضيفة، والتي لها دور كبير في تطوير مهارة العمال ورفع كفاءة الإنتاج؛ نظرًا لخبرة الشركات الأجنبية بالنشاط الاقتصادي ومعرفتها الواسعة لفنون الإنتاج والتسويق. كما يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية قطاع التصدير والذي يعتبر حاجة ماسة عند الدول النامية، ويزيد الاهتمام بالبحوث والتطوير في الدول المضيفة، بالإضافة إلى أنه يساهم في زيادة الإنتاجية والإنتاج مما يؤدي إلى زيادة الدخل القومي، ومن ثمّ زيادة متوسط دخل الفرد، وبالتالي تحسين مستوى الرفاهية.

ولكن على الرغم من الآثار الإيجابية التي يجلبها الاستثمار الأجنبي المباشر، إلا أنّ له آثار سلبية على الدول المضيفة، حيث أنه يعدّ وسيلة لاستنزاف ثروات الدول النامية، وأنّ المستثمرين الأجانب قد يجلبون تقنية لا تتناسب مع ظروف الدول النامية التي يغلب عليها البطالة، إذ أنّ وجود هذا النوع من التكنولوجيا الذي يعتمد على الاستخدام الكثيف لرأس المال يعمل على تفاقم مشكلة البطالة. كما أنّ الاستثمار الأجنبي المباشر قد يزيد من احتكار الأسواق المحلية في الدول المضيفة، وبالتالي تزداد تبعية الدول النامية للدول المتقدمة (احمد عبد العزيز وآخرون، ٢٠١٠م، ص٩).

محددات الاستثمار الأجنبي المباشر:

تُعتبر المحددات الاقتصادية من أهم المحددات التي يعتمد عليها مُتخذي قرار الاستثمار الأجنبي المباشر. وتتمثل هذه المحددات في حجم السوق، والاستقرار السياسي والاقتصادي، بالإضافة إلى وجود البنية الأساسية، ووجود إطار تشريعي وتنظيمي للاستثمار، وكذلك وجود نظام قضائي، إلى جانب تقديم الحوافز المالية والتمويلية للمستثمر الأجنبي.

ويُعتبر حجم السوق من أكثر المحددات التي تؤثر على قرار المستثمر الأجنبي، فكلما كبر حجم السوق زاد تدفق الاستثمار الأجنبي. كما يُعد الاستقرار السياسي والاقتصادي من العناصر الأساسية والضرورية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، فوجود بيئة مستقرة وآمنة تُعد من العوامل الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر؛ وذلك لأنّ المستثمرين الأجانب لا يقبلون بالمخاطرة برؤوس أموالهم في بيئة تتسم بعم الاستقرار قد تؤدي بهم إلى الخسارة. كما



تساهم البنية الأساسية كالطرق ووسائل النقل والمطارات والكهرباء في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر للدول المضيفة، فوجود بنية أساسية يساهم في تخفيض التكاليف، وبالتالي زيادة أرباح المستثمر. فالدول التي تمتلك بنية تحتية ضعيفة قد تواجه صعوبات في اجتذابها لحجم كبير من الاستثمارات الأجنبية (بول غريب، ٢٠١٢م، ص ١٢) ويُعد وجود إطار تشريعي وتنظيمي يحكم أنشطة الاستثمار الأجنبي المباشر من العوامل المهمة التي تُحفز على الاستثمار، إذ يساعد وجود قانون موحد للاستثمار يتسم بالوضوح والشفافية على جذب الاستثمار. كما أنّ وجود الضمانات الكافية التي تحمي المستثمر الأجنبي من المخاطر التي قد يتعرض لها في الدول المضيفة مثل التأميم وغيره، من العوامل المهمة والتي لها دور كبير في التأثير على قرار المستثمر، بالإضافة إلى وجود نظام قضائي مستقل يتمتع بالقدرة على تنفيذ القوانين والتعاقدات، وقادر على حل المنازعات التي قد تنشأ بين المستثمر الأجنبي والدول المضيفة بكفاءة عالية وبنزاهة محايدة، من العوامل المؤثرة على قرار المستثمر الأجنبي. كما يساهم تقديم الحوافز المالية والتي تتمثل في الحوافز الضريبية مثل إعفاء السلع الرأسمالية المستوردة من الرسوم الجمركية، وكذلك الحوافز التمويلية مثل الإعانات الحكومية المباشرة، في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

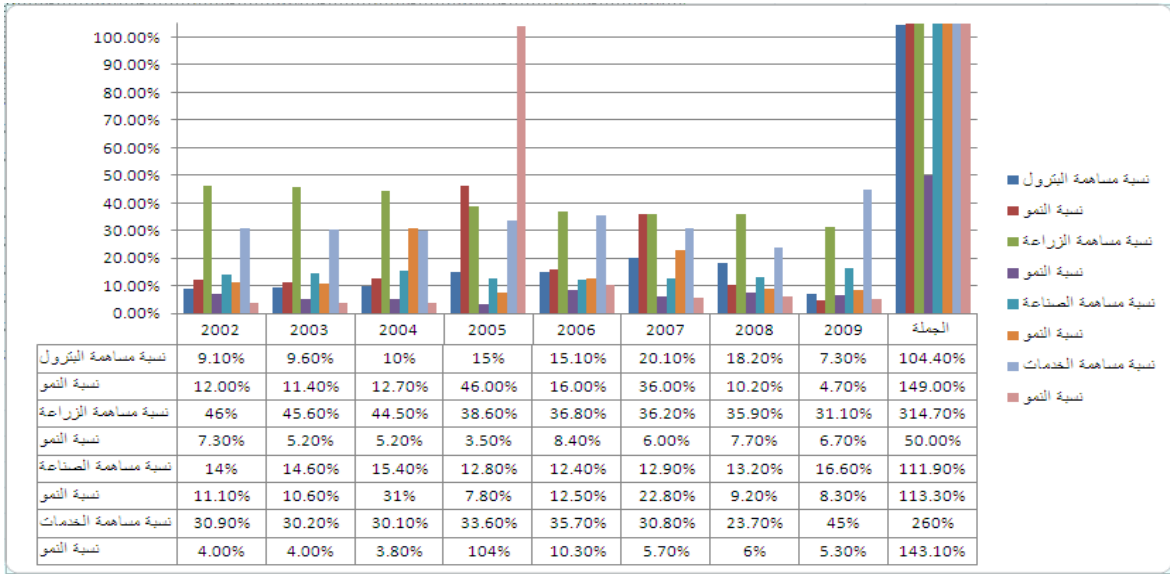
محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في السودان

المحددات الأكثر أهمية بالنسبة للاستثمارات الأجنبية للدول المضيفة هي:

١- **الناتج المحلي الإجمالي:** حيث يعتبر الناتج المحلي الإجمالي محددًا أساسياً للشركات المتعددة الجنسيات التي تبحث عن النمو (محمد حسن، ٢٠١٦م، ص ٢٤).

بلغ متوسط مساهمة قطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (٢٠٠٢-٢٠١٠م) حوالي ١٧,٥% بينما بدأت وتيرة مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي في الارتفاع الى أن وصلت ٤٥% في العام ٢٠٠٩م، وقد أدت هذه المساهمات الكبيرة في الناتج المحلي الى تحقيق معدلات النمو الكبيرة في الاقتصاد القومي التي شهدت بها المؤسسات الاقليمية والدولية. شكل أدناه يوضح مساهمة القطاعات في الناتج المحلي و نسبة نموها.

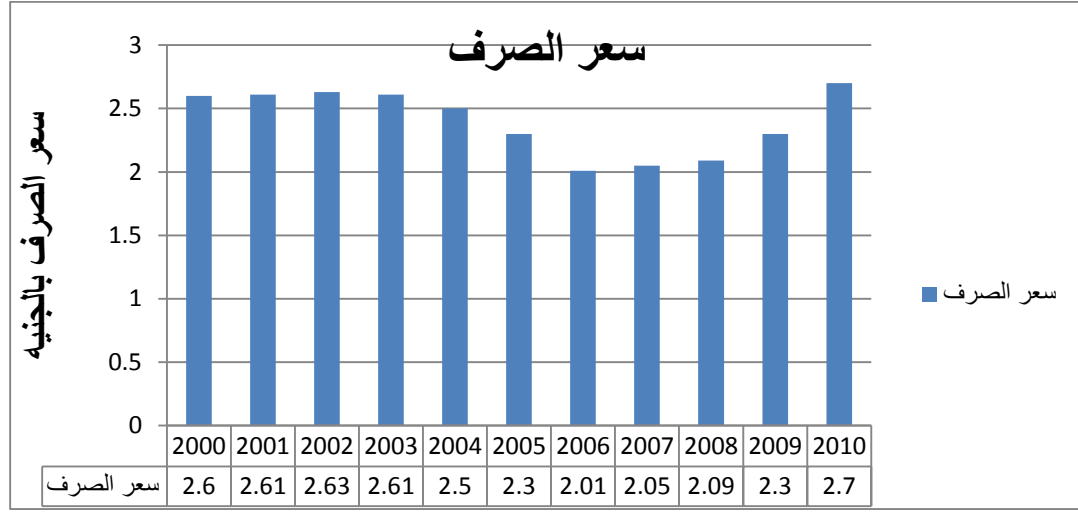
نسبة مساهمة القطاعات في الناتج المحلي (٢٠٠٢-٢٠٠٩م)



المصدر: تقارير بنك السودان (٢٠٠٢ - ٢٠٠٩)م والعرض الاقتصادي (٢٠٠٦)م

٢- سعر الصرف: إن سعر الصرف عامل جذب هام للشركات المتعددة الجنسيات، خاصة بعد حدوث تخفيض في قيمة العملة للدول المضيفة إلا أن إطلاق يد المؤسسات المالية لدول جنوب شرق آسيا عام ١٩٩٧ والتي تمثلت في انهيار شديد في عملات تلك الدول أمام الدولار الأمريكي والعملات الأخرى. وأن أزمة إندونيسيا تكمن في السياسات الاقتصادية والمالية المتبعة التي اعتمدت على سياسة تنموية تقوم على إقامة صناعات تصديرية، وفتح الأبواب للاستثمار المباشر وغير المباشر وتشجيع الاقتراض الداخلي والخارجي. ولقد أدت هذه السياسات إلى مجموعة من الاختلالات أهمها عجز ميزان المدفوعات الأمر الذي يعني أن البلاد تنتج من السلع وتصدر أقل مما تستهلك وتستورد، مما أدى إلى تزايد الديون الخارجية التي وصلت إلى ٩٦,٥٠٠ مليون من الدولارات عام ١٩٩٤ ثم تصاعدت هذه الديون وبلغت ١١٩ مليار من الدولارات عام ١٩٩٧ وأظهرت الأزمة المالية للخلل في النمو المالي الأكثر سرعة بسبب الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة في البورصات وأسواق العملات، حيث كان لها دور هام في تسريع النمو المالي كما كان لها دور في تمتعها بقوة وقدرة على تحديد اتجاه حركة الأسهم والعملات بوسائل مشروعة وغير مشروعة مما يحقق مصالح كبار المستثمرين الأجانب. والشكل التالي يوضح أثر الصادرات البترولية على سعر الصرف.

أثر الصادرات البترولية على سعر الصرف (الجنيه مقابل الدولار)



المصدر: تقارير بنك السودان (٢٠١٠-٢٠٠٠م)

استقر سعر صرف العملة السودانية عند متوسط ٢,٣٧ خلال الفترة من ٢٠١٠-٢٠٠٠ مما كان له الأثر الكبير في الاستقرار الذي شهدته حركة الاموال والتجارة داخلياً وخارجياً.

٣- **معدل التضخم:** إن المستثمر الأجنبي في حاجة إلى استقرار سعري ويقصد بالمعدلات العالية للتضخم ما جاوز ١٠% سنوياً فإذا بلغ ٣٠% أو ٤٠% أو تجاوز ١٠٠% سنوياً، يدخل منظومة الخطر سواء للاستثمارات الأجنبية أو الوطنية، بالإضافة إلى أن التضخم يشوه النمط الاستثماري حيث يتجه المستثمرون إلى تلك الأنشطة قصيرة الأجل ويبتعد عن الاستثمارات طويلة الأجل لذلك يمثل التضخم مخاطر للمستثمرين في شكل توقع سياسات غير مرغوبة.

الجانب التطبيقي للدراسة

توصيف نموذج الدراسة

- تحديد متغيرات النموذج.
- تحديد الشكل الرياضي للنموذج.
- تحديد القيم والإشارات المسبقة للمعالم.

أولاً: تحديد المتغيرات

المتغير التابع الإستثمار الأجنبي المباشر (FDI):

انه الذي يشتمل علاقة طويلة الاجل ويعكس مصلحة مستديمة ورقابة بواسطة مستثمر في مشروع مقيم في الاقتصاد ينتمي لدولة غير دولة المستثمر الأصلية ،ويتم القيام بالاستثمار الأجنبي المباشر بواسطة الأفراد ومنشآت الاعمال. وبناء علي ذلك فقد اعتمدت الدراسة في تحديد العوامل المؤثرة علي الإستثمار الأجنبي المباشر في الإقتصاد السوداني علي بعض الدراسات التطبيقية.

المتغيرات المستقلة:

وهي العوامل المحددة للإستثمار وتم تحديدها بالمتغيرات التالية:



١/ **الناتج المحلي الإجمالي**: هو قيمة السلع والخدمات النهائية في الاقتصاد القومي خلال السنة بالاسعار الجارية أي بسعر السوق، فالناتج المحلي الاجمالي يشير إلى حجم السوق المحلي والبنية الاقتصادية في الدولة.
٢/ **سعر الصرف**: يعرف سعر الصرف بأنه معدل تبادل العملات الأجنبية مقابل العملة المحلية أو الوطنية. أي سعر العملة المحلية بالنسبة للعملات الأجنبية وهو سعر نسبي ترتبط به العملات المختلفة، وقد تم اخذ سعر الجنيه السوداني مقابل الدولار.

٣/ **معدل التضخم**: يقصد به الارتفاع المستمر في المستوي العام للأسعار مع انخفاض القوة الشرائية، فهو يشير إلى مدى الاستقرار الاقتصادي في الدولة فكلما ارتفع معدل التضخم يؤدي لتدهور الحياة الاقتصادية في الدولة اي وجود التضخم يشير إلى أن السياسات الاقتصادية في الدولة غير مستقرة، وكذلك يؤثر على اسعار السلع المصدرة الامر الذي يقلل من مقدرتها على المنافسة وفي نفس الوقت فان الطلب على السلع المستوردة يتزايد مما يؤثر سلباً على الاستثمار المحلي.

٤/ **الدين الخارجي**: هو ذلك الجزء من الدين الكلي في البلاد التي هي المستحقة للدائنين خارج البلاد يمكن للمدينين تكون الحكومة أو الشركات أو أفراد.الدين يتضمن الأموال المستحقة للمصارف التجارية الخاصة وغيرها من الحكومات، أو المؤسسات المالية الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.
ثانياً: الشكل الرياضي للنموذج.

$$FDI= B0 +B1GDP+ B2EX+ B3INF + B4DEB+ui$$

حيث أن:

B0: القاطع او الحد الثابت

FDI: تمثل الإستثمار الأجنبي المباشر.

GDB: تمثل الناتج المحلي الإجمالي

EX: تمثل سعر صرف الجنيه السوداني مقابل الدولار الأمريكي

INF: تمثل معدل التضخم

DEB: تمثل الدين الخارجي

Ui: حد الخطأ العشوائي

ثالثاً: الإشارات المسبقة للمعالم:

- إشارة الثابت من المتوقع أن تكون موجبة (B0) حيث تمثل الإنفاق الإستثماري عندما تكون جميع المتغيرات المستقلة تساوي صفر.

- يتوقع أن تكون إشارة معامل الناتج المحلي الإجمالي (B1) موجبة وذلك لوجود علاقة طردية بين الإستثمار الأجنبي المباشر والناتج المحلي الإجمالي.

- يتوقع أن تكون إشارة معامل سعر الصرف (B2) سالبة وذلك لوجود علاقة عكسية بين الإستثمار الأجنبي المباشر و سعر الصرف.



- يتوقع أن تكون إشارة معامل معدل التضخم (B_3) سالبة وذلك لوجود علاقة عكسية بين الإستثمار الأجنبي المباشر و معدل التضخم.

- يتوقع أن تكون إشارة معامل الدين الخارجي (B_4) سالبة وذلك لوجود علاقة عكسية بين الإستثمار الأجنبي المباشر و الدين الخارجي.

نتائج جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة:

ولتحديد درجة تكامل سلسلة من السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة تم استخدام اختبار ديكي- فولر الموسع (ADF) وذلك علي النحو التالي:

جدول رقم (2): نتائج اختبار جذور الوحدة لمتغير الدراسة

المتغيرات		المستوي		الفرق الأول
قيمة الاختبار (ADF)	P.value	قيمة الاختبار (ADF)	P.value	
-5.58	0.0002	-	-	1 / الاستثمار الاجنبي المباشر
-	-	-4.83	0.00008	2 / الناتج المحلي الاجمالي
-3.14	0.0422	-	-	3 / سعر الصرف
-7.28	0.0000	-	-	4 / معدل التضخم
-3.28	0.0284	-	-	5 / الدين الخارجي

المصدر إعداد الباحثين باستخدام برنامج E.views10

يتضح من الجدول رقم (2) واعتمادا على اختبار ديكي- فولر الموسع ، متغير الناتج المحلي الاجمالي فقط ساكنة في مستواها عند مستوى دلالة معنوي 5% مما يعني أن هذه المتغير متكامل من الدرجة (صفر) بينما نجد أن متغيرات (الاستثمار الاجنبي المباشر ، سعر الصرف ، معدل التضخم ، الدين الخارجي) غير ساكنة في مستواها لذلك تم اعادة اختبارات جذر الوحدة مرة أخرى لهذه المتغيرات فكانت النتائج تشير لوجود سكون لهذه المتغيرات بعد الفرق الاول عند مستوى معنوية % وهذا يعني ان السلاسل الزمنية لهذه المتغيرات متكاملة من الدرجة الاولى (1) وهذا يعتبر مؤشر جيد لفاعلية استخدام اختبار التكامل المشترك بين السلاسل. نتائج التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة:

جدول رقم (3) نتائج اختبار التكامل المشترك لمتغيرات النموذج

F.statistic	K	Value
66.5	4	
I0 Bound	I1 Bound	Significance
2.2	3.09	10%



2.56	3.49	5%
2.88	3.87	2.5%
3.29	4.37	1%

المصدر إعداد الباحثين باستخدام برنامج E.views10.

ويتضح من نتائج التقدير وبالنظر إلى قيمة F تحت العمود Value k نجدها (66.5) ومقارنتها بالقيمة الحرجة عند مستوي المعنوية 5% نجدها أكبر من الحد الأعلى البالغة (3.49) وبالرجوع إلي قاعدة إتخاذ القرار يتم رفض فرض عدم القائل بعدم وجود تكامل مشترك وقبول الفرض البديل القائل بوجود تكامل مشترك وأن هنالك علاقة توازنية طويلة الأجل تتجه من المتغيرات المستقلة (العوامل المؤثرة في الاستثمار الأجنبي المباشر) إلي المتغير التابع (الاستثمار الاجنبي المباشر).

رابعاً: نتائج تقدير نموذج الدراسة:

في ضوء ما تقدم عرضه نتائج اختبار الاستقرار واختبار التكامل المشترك لمتغيرات الدراسة ثم تقدير النموذج المقترح بادخال المتغيرات الاقتصادية في مستواها اللوغرثمي وذلك للوصول على مرونة طويلة الاجل للمتغيرات المستقلة وتأثيرها علي المتغير التابع في ظل وجود المشاكل القياسية التي ظهرت في التشخيص المبدئي باستخدام طريقة (OLS) وبناء علي ذلك تم استبعاد نتائج التقدير هذه واللجوء إلى طريقة ARDL وهي إحدى الطرق الحديثة والتي تم تطويرها بواسطة بأسران(2001)م ، وما يميز طريقة ARDL أنها تقيس الأثر في كل من الأجل القصير والطويل .

كما تم إجراء كل العمليات الحسابية الخاصة بتحليل الأنحدار الخاصة باستخدام البرنامج الإحصائي E.views10 وكان النموذج المقترح في الصيغة التالية:

$$LOG(FDI)= B0 + LOGB1(GDP)+ LOGB2(EX)+ LOGB3(INF) + LOGB4(DEB)+ui$$

$$B1>0$$

$$B2<0, B3, B4$$

حيث أن :

B0: القاطع او الحد الثابت

LOG(FDI): لوغارثم الإستثمار الأجنبي المباشر.

LOG(GDB) : لوغارثم الناتج المحلي الإجمالي

LOG(EX) : لوغارثم سعر الصرف

LOG(INF) : لوغارثم معدل التضخم

LOG (DEB) : لوغارثم الدين الخارجي

Ui : حد الخطأ العشوائي

الجدول رقم (3) يوضح نتائج تقدير نموذج الدراسة وإعتمادا علي معيار AIC



تم إختيار نموذج (1،1) ARDL و كانت النتائج علي النحو التالي

اولاً: نتائج الأجل القصير:

جدول رقم(4): نتائج تقديرات النموذج في الأجل القصير

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.3809	0.906958	1.031847	0.935842	C
0.9367	-0.080978	0.521261	-0.042211	DLOG(GDP)
0.0000	-23.50986	0.038542	-0.906112	CointEq(-1)*

المصدر: إعداد الباحثين من نتائج التحليل باستخدام برنامج EViews 10.

ثانياً: نتائج تقديرات النموذج في الأجل الطويل:

جدول رقم(5) : نتائج تقديرات النموذج في الأجل الطويل

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.3809	0.906958	1.031847	0.935842	C
0.0000	-15.11065	0.059965	-0.906112	LOG(FDI(-1))*
0.1818	-1.410579	0.491387	-0.693140	LOG(GDP(-1))
0.0017	-3.949145	0.239817	-0.947073	LOG(EX)**
0.1804	-1.415689	0.244270	-0.345810	LOG(INF)**
0.0192	2.670532	1.595375	4.260500	LOG(DEB)**

المصدر: إعداد الباحثين باستخدام برنامج EViews 10

Adjusted R.squared:0.97 F:107.70Prob(F-statistic):0.00000



قبل البدء في تفسير نتائج النموذج لابد من التأكد من أن النموذج مستوفي لعدد من المعايير القياسية اللازمة لعملية الاستدلال الإحصائي السليم أهم هذه المعايير هي:

أولاً: المعايير القياسية:

1/ تحقيق الافتراضات الخاصة بحدود الخطأ أي ان مشاهدات حد الخطأ العشوائي مستقلة عن بعضها البعض ومماثلة التوزيع وإنها موزعة توزيع طبيعي بوسط صفر وتباين σ^2 وبما أن μ^2 غير معلوم يتم استخدام البواقي بدل عنه.

والجدول يوضح نتائج اختبار فرضية العدم البواقي غير مستقلة عن بعضها البعض باستخدام اختبار مضائف لاجرانج (Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test) حيث تشير النتائج إلي عدم وجود دليل إحصائي لقبول فرض العدم بمعنى عدم وجود ارتباط ذاتي للبواقي حيث بلغت مستوي المعنوية (0.7597) وهي أكبر قيمة من 5% .

جدول رقم (6): اختبار مضاعف لاجرانج لفرضية عدم استقلال البواقي لنموذج

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test

0.7597	Prob.F (2.11)	0.2818	F-statistic
0.6142	Prob.Chi-square(2)	0.9750	Obs*R-squared

المصدر: إعداد الباحثين من نتائج التحليل باستخدام برنامج E.views10 2018

ولاختبار فرضية أن تباين البواقي غير ثابت تم اختبار (Breusch-Pagan-Godfrey) والجدول التالي يوضح نتائج الاختبار والذي يشير إلي عدم وجود دليل إحصائي لرفض فرض العدم الأمر الذي يعني عدم وجود مشكلة اختلاف التباين حيث بلغت قيمة الاختبار (0.7750) وهي قيمة أكبر من مستوى الدلالة المعنوية 5%.

جدول رقم (7): اختبار Breusch-Pagan-Godfrey لفرضية عدم ثبات التباين

0.7750	Prob.F (6.13)	0.531739	F-statistic
0.9922	Prob.Chi-square(2)	3.941135	Obs*R-squared

المصدر: إعداد الباحثين من نتائج تحليل البيانات باستخدام برنامج E.views10 2018

2/ تم تحقيق من شرط التوزيع الطبيعي باستخدام اختبار (Jarque-Bera) وكانت النتائج تشير هذه القيمة بلغت (1.1311) بقيمة احتمالية (0.568) وهي أكبر من مستوي الدلالة 5%

ونشير هذه القيمة علي أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي عند مستوي معنوية 5% او 0.05 .

3/ اختبار شرط استقلال المتغيرات المستقلة (عدم وجود ارتباط خطي متعدد)

للتحقق من شروط عدم وجود مشكلة ارتباط خطي بين المتغيرات المستقلة في النموذج المقدر تم الاعتماد علي قيمة معاملتضخم التباين (VIF) حيث انه كل ما زادت قيمة معامل القيم للتضخم زادت حدة الارتباط الخطي وعادة ما ينظر لقيم معامل التضخم التي تفوق الرقم (5) علي أنها انعكاس لوجود مشكلة ارتباط خطي بين المتغيرات المستقلة ، وقد تم حساب معامل التضخم لمتغيرات نموذج قياس العوامل المؤثرة في الاستثمار الاجنبي المباشر موضع الدراسة كما هو موضح في الجدول اعلاه.

جدول رقم (8) : نتائج اختبار معامل تضخم التباين لمتغيرات نموذج الدراسة

المتغيرات المستقلة	قيمة VIF
--------------------	----------



0.2717	1/ الناتج المحلي الاجمالي
0.0575	2/ سعر الصرف
0.05966	3/ معدل التضخم
2.545	4/ الدين الخارجي

المصدر : إعداد الباحثين من نتائج التحليل باستخدام برنامج E.views10 2018

وتشير النتائج في الجدول رقم (8) إلى أن قيمة VIF أقل من 5 لجميع المتغيرات المستقلة في النموذج وهذا مؤشر على عدم وجود ارتباط خطي بين المتغيرات.

بعد اجتياز النموذج مرحلة المعايير القياسية ، يمكن استخدام هذا النموذج في عملية الاستدلال الإحصائي و الوصف الهيكلي إضافة إلى الاستشراف. لذلك نخلص إلى النتائج التالية:

ثانياً: التفسير الاقتصادي للنتائج:

1/ التقييم الاقتصادي لمعالم الأجل القصير:

يتضح من الجدول رقم (4) ان قيمة معامل الناتج المحلي الاجمالي (-0.0422) وهي قيمة سالبة ومخالفة للنظرية الاقتصادية والدراسات السابقة وتدل على وجود علاقة عكسية بين الناتج المحلي الاجمالي والاستثمار الاجنبي المباشر وربما يرجع ذلك الي عدم الاستقرار الاقتصادي في السودان، وهو المتغير المستقل الوحيد الذي له اثر في الاجل القصير.

بلغت قيمة معامل تصحيح الخطأ (-0.90) وهذا القيمة تعني أن الانحراف عن العلاقة التوازنية في المدى الطويل يتم تصحيحه بنسبة 9% سنويا .

2/ التقييم الاقتصادي لمعالم الأجل الطويل:

يتضح من الجدول رقم (5) إن قيم وإشارات بعض معالم النموذج لا تتفق مع النظرية الاقتصادية والدراسات التطبيقية وذلك لاسباب واضحة ومنطقية على النحو التالي:

1/قيمة معامل متغير الاستثمار الاجنبي المباشر في السنة السابقة بلغت (-0.906) وهي قيمة سالبة ومخالفة للنظرية الاقتصادية والدراسات السابقة تدل على وجود علاقة عكسية بين الاستثمار الاجنبي المباشر في السنوات السابقة والاستثمار الاجنبي المباشر في الفترة الحالية لأن الاقتصاد السوداني غير مستقر في الفترات السابقة مما يدفع المستثمرين الاجانب من الدخول للاستثمار في السودان .

2/ قيمة معامل الناتج المحلي الاجمالي بلغت (-0.69) وهي قيمة سالبة ومخالفة للنظرية الاقتصادية وتدل على وجود علاقة عكسية بين الناتج المحلي الاجمالي والاستثمار الاجنبي المباشر بمعنى الانخفاض في الناتج المحلي الاجمالي بنسبة 1% تؤدي إلي زيادة حجم الاستثمار الاجنبي المباشر في المدى القصير بنسبة (-0.69)% لعدم استقرار النشاط الاقتصادي في السودان.

3/ قيمة معامل سعر الصرف بلغت (-0.94) تتفق مع النظرية الاقتصادية وهي قيمة سالبة تدل على أن سعر الصرف يؤثر سلبا على الاستثمار الاجنبي المباشر.

4/ قيمة معامل معدل التضخم بلغت (-0.34) وهي قمة سالبة تتفق مع النظرية الاقتصادية وتدل على أن ارتفاع معدل التضخم تؤثر سلبا على الاستثمار الاجنبي المباشر.

5/ قيمة معامل الدين الخارجي بلغت (4.26) مخالفة للنظرية الاقتصادية وهي قيمة موجبة وتدل على أن الدين الخارجي يؤثر ايجابا على الاستثمار الاجنبي المباشر.

ثالثاً: تقييم النموذج وفقاً للمعيار الإحصائي:

(1) تقييم النموذج وفقاً للمعيار الإحصائي في الأجل القصير:

(أ)- معنوية المعالم المقدرة:

يتضح من الجدول (4) أن المتغير المستقل الناتج المحلي الاجمالي حيث بلغت قيمة مستوي المعنوية لهذا المتغير (0.93) وهي أكبر من مستوي الدلالة 5% وعليه يمكننا القول بعدم وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين هذه المتغير المستقل والاستثمار الاجنبي المباشر في الاجل القصير.

كما ان معامل تصحيح الخطأ معنوية مما يدل علي امكانية تصحيح الخطأ للوصول إلى التوازن في الاجل الطويل.

(2) تقييم النموذج وفقاً للمعيار الاحصائي في الاجل الطويل:

(أ)- معنوية المعالم المقدرة:

يوضح من الجدول (5) أن المتغيرات المستقلة (سعر الصرف والدين الخارجي) ذات دلالة احصائية بمستوي معنوية أقل من 5% حيث بلغت قيم مستوى المعنوية لهذه المتغيرات أقل من 5% وهذه دلالة علي وجود علاقة معنوية ذات دلالة احصائية بين هذه المتغيرات المستقلة والمتغير التابع (الاستثمار الاجنبي المباشر) بينما نجد عدم معنوية المتغيرات المستقلة (الناتج المحلي الاجمالي ، التضخم) حيث بلغت قيم مستوى المعنوية لهذه المتغيرات أكبر من مستوى الدلالة 5% وعليه يمكننا القول أن هناك أثر ضعيف ذو دلالة احصائية بين هذه المتغيرات المستقلة والمتغير التابع (الاستثمار الاجنبي المباشر) في الاجل الطويل.

(ب)- معنوية النموذج:

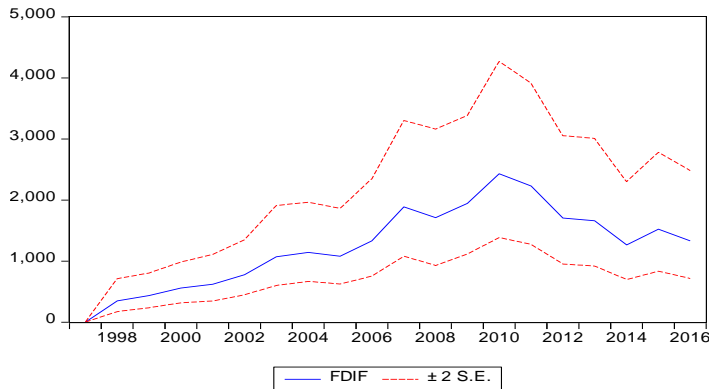
ثبوت معنوية الدالة ككل عند مستوى المعنوية 5% ويتضح من خلال قيمة F والقيمة الاحتمالية (F.Statistic) حيث بلغت قيم F(107.70) بمستوى معنوية (0.000) وهي أقل من مستوى الدلالة (0.05) وهذا يعني أن هنالك علاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع مما يدل علي أن النموذج المقدر جيد ويمكن استخدامه في عملية التنبؤ.

(ج)- جودة توفيق المعادلة:

يدل معامل التحديد المعدل والذي بلغت قيمته (٩٧%) من التباين في المتغير التابع (الاستثمار الاجنبي المباشر) تم تفسيرها من خلال التغيرات في المتغيرات المستقلة (الناتج المحلي الاجمالي، سعر الصرف، معدل التضخم، الدين الخارجي) بينما (3%) فقط من التغيرات يمكن إرجاعها إلي متغيرات أخرى غير مضمنة في النموذج وهذه النتيجة تدل علي جودة توفيق النموذج.

اختبار مقدرة النموذج علي التنبؤ:

يمكن اختبار مدى امكانية النموذج في التنبؤ وذلك من خلال استخدام معيار معامل التساوي لتايل كما هو في الجدول التالي:



Forecast: FDIF	
Actual: FDI	
Forecast sample: 1993 2016	
Adjusted sample: 1997 2016	
Included observations: 20	
Root Mean Squared Error	300.7093
Mean Absolute Error	232.6059
Mean Abs. Percent Error	17.08656
Theil Inequality Coefficient	0.106422
Bias Proportion	0.003782
Variance Proportion	0.000093
Covariance Proportion	0.996125
Theil U2 Coefficient	0.058507
Symmetric MAPE	17.08387

ويتضح من نتائج التقدير وجود مقدرة مقبولة للنموذج المقدر للتنبؤ حيث بلغت قيمة معامل تايل (0.058) وهي قيمة تقترب من القيمة المعيارية صفر، وتعني هذا ان المتغيرات المستقلة (سعر الصرف ، التضخم) لهما أثر اكبر للمتغير التابع وعلية يمكن استخدام النموذج المقدر في التنبؤ بحجم الاستثمار الاجنبي المباشر.

مناقشة الفرضيات

الفرضية الأولى: توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين الناتج المحلي الاجمالي والاستثمار الاجنبي المباشر:

من خلال نتائج تقدير النموذج إشارة معامل الناتج المحلي الاجمالي في الاجل القصير سالبة وهي لاتتفق مع النظرية الاقتصادية، وتبرير ذلك أن معدلات الناتج المحلي الإجمالي يمكن أن تؤثر سلباً على الاستثمار الأجنبي في الأجل



الطويل والقصير بسبب عدم استقرار النشاط الاقتصادي في السودان. كما بلغت القيمة الاحتمالية لاختبار $T(0.93)$ هي قيمة أكبر من مستوي الدلالة المعنوية (0.05) مما يدل على عدم وجود أثر للناتج المحلي الاجمالي على الاستثمار الاجنبي المباشر في المدى القصير، وايضاً نتائج الاجل الطويل فتظهر عدم معنوية الناتج المحلي الاجمالي مما يدل على عدم تأثيرها للاستثمار الاجنبي المباشر في السودان حيث بلغت القيمة الاحتمالية (0.1818) وهي قيمة أكبر من مستوى الدلالة (0.05) وعليه يمكن القول ان الناتج المحلي الاجمالي ليس له تأثير على الاستثمار الاجنبي المباشر في السودان في الاجلين القصير و الطويل ، وربما ذلك يعود إلى عدم وجود مناخ و بيئة استثمارية ناجحة مرتبطة بمشاريع الاستثمار الحقيقي في السودان. وهذا لا يتفق مع دراسة كل من انتصار الطيب والسماحي بأن الناتج المحلي الإجمالي له أثر سالب على الاستثمار المباشر.

الفرضية الثانية : توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين سعر الصرف والاستثمار الأجنبي المباشر:

من خلال نتائج التقدير إشارة معامل سعر الصرف سالبة وتعني وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين سعر الصرف والاستثمار الأجنبي المباشر وهي تتفق مع النظرية الاقتصادية، وقيمة T و (0.0017) في الاجل الطويل هي قيم أقل من القيمة الاحتمالية (0.05) مما يدل على وجود علاقة توازنية معنوية ذات دلالة إحصائية عكسية بين سعر الصرف والاستثمار الأجنبي المباشر في السودان في المدى الطويل.

الفرضية الثالثة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل التضخم والاستثمار الأجنبي المباشر.

من خلال نتائج التقدير وإشارة معامل معدل التضخم السالبة في الاجلين القصير والطويل وهي متطابقة مع النظرية الاقتصادية كما بلغت القيم الاحتمالية لاختبار $t(0.1804)$ وهي اكبر من مستوى الدلالة المعنوية (0.05) وهذا يدل على أن هنالك أثر ضعيف ذو دلالة احصائية علي الرغم من مطابقتها للنظرية الاقتصادية . وهنا تتفق مع دراسة كل من انتصار الطيب سليمان والسماحي على أن التضخم له علاقة عكسية مع الاستثمار الأجنبي المباشر.

الفرضية الرابعة : توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين الدين الخارجي والاستثمار الأجنبي المباشر.

من خلال نتائج التحليل إشارة معامل الدين الخارجي موجبة في الاجلين القصير والطويل وهي مخالفة للنظرية الاقتصادية وتبرير ذلك قد تم استخدام الدين الخارجي في الاستثمار ادي إلى زيادة الدخل القومي حيث بلغت القيم الاحتمالية لاختبار (0.0192) في الاجل الطويل وهي اقل من مستوى الدلالة المعنوية (0.05) تدل على وجود علاقة ذات دلالة احصائية علي الرغم من مخالفتها للنظرية الاقتصادية مما يعكس ان الدين الخارجي له اثر علي الاستثمار الاجنبي المباشر في السودان.

النتائج

- 1/ توصلت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية بين الناتج المحلي الاجمالي والاستثمار الاجنبي المباشر في الاجلين
- 2/ توصلت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية بين سعر الصرف والاستثمار الاجنبي المباشر
- 3/ توصلت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية بين معدل التضخم والاستثمار الاجنبي المباشر
- 4/ توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين الدين الخارجي والاستثمار الاجنبي المباشر

التوصيات:



1/ الاهتمام ببناء النماذج في البحوث القياسية بأساليب حديثة تتماشى مع الواقع الاقتصادي ولا بد من بيان ذلك استناداً للنظريات الاقتصادية مع مراعاة العنصر الزماني والمكاني لطبيعة النشاط الاقتصادي والاجتماعي من دولة لآخرى.

2/ العمل علي نشر نتائج البحوث في المؤسسات العامة للدولة خاصة الاقتصادية حتي ترى النور في الواقع العملي.
3/ تسهيل عملية الحصول علي البيانات وذلك باستخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة بواسطة خبراء في هذا المجال مثل عمل موقع خاص عن بيانات الجهاز المركزي للاحصاء وتوحيد معيار هذه البيانات.

4/ الاسراع في الدخول في منظمة التجارة العالمية، لأن ذلك من شأنه المساهمة في تعزيز الاقتصاد السوداني، وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية.

5/ العمل على صناعات جاذبة للاستثمار، ومتابعة تنفيذ السياسات والحوافز الاستثمارية دورياً.

Reference:

- 1- Ahmed Abdel-Aziz and others, (2010 AD), Multinationals and their Impact on Developing Countries, Journal of Administration and Economics, Eighty-fifth Issue.
- 2- Paul Rabah Gharib, (2012 AD), the catalysts for attracting foreign direct investment and methods for evaluating them. A case study of Algeria. The researcher's magazine, Kassadi Murbah University, Ouargla - Algeria, Faculty of Economic, Commercial and Management Sciences, No. 10
- 3- Tariq Al-Rashid, (2018), data analysis skills using the E.views program, Khartoum, G Towne Press.
- 4- Ammar Mirghani Hussein, (2011), investment prospects in the island, constraints and solutions, Bank of Sudan, General Administration for Policies and Research, Sudan Currency Printing Company.
- 5- Nazih Abdel-Maksoud Mohamed Mabrouk, (2013 AD), the Economic Effects of Foreign Investments, University House of Thought, Faculty of Law, Alexandria.

University theses:

- 1- Intisar Al-Tayyeb Suleiman Fadlallah, (2013 AD), estimating the function of foreign investment in Sudan, unpublished Master Thesis in Economics, Sudan University of Science and Technology, Sudan, Khartoum.
- 2- Izz al-Din Ahmad Yassin Muhammad (2009 AD), The Role of Foreign Investment in Raising the Efficiency of the Agricultural Sector, Master Thesis in Unpublished Economics, University of Neelain, Sudan, Khartoum.
- 3- Adel Abdullah Adam Muhammad, 2018, using the self-regression model with gaps distributed in measuring determinants of investment spending in Sudan,



unpublished doctor's letter, Sudan University of Science and Technology, Sudan, Khartoum.

- 4- ELMahdi Musa Al-Taher Musa, 2010 AD, Determinants of Foreign Direct Investment in Sudan, Unpublished Master Thesis in Economics, University of Bakht al-Rida, Sudan, Khartoum.

Reports:

- 1- Ministry of Investment, General Department for Research and Information.
2- Central Statistical Organization, Central Bank of Sudan, World Bank.

ملحق (١)

بيانات الدراسة

	DEB	EX	FDI	GDP	INF
1993	16.321	0.133	-	31763.404	101.18
1994	18.002	0.216	-	43909.63	115.93
1995	19.355	0.4	-	10124.349	68.97
1996	19.451	1.246	0.4	8406923	130.44
1997	19.537	1.577	2.7	10236.136	47.19
1998	20.483	1.994	370.7	10998.366	17.01
1999	20.546	2.516	370.8	10754.696	16.16
2000	20.521	2.571	392.2	13091.199	8.02
2001	20.798	2.587	574	15716.489	4.92
2002	23.608	2.633	713.2	18134.773	8.3
2003	25.71	2.608	1349.2	21368.677	7.7
2004	26.784	2.583	1511.1	26609.38	8.46
2005	27.006	2.436	1561.7	34197.389	8.5
2006	28.457	2.172	1841.8	44490.444	7.2
2007	31.873	2.016	1504.4	52844.706	8.2
2008	33.542	2.091	1653.1	64797.973	14.3
2009	35.687	2.28	1726.3	61125.008	11.2
2010	37.805	2.317	2063.7	69334.735	13
2011	39.8	2.66	1734.4	68478.574	18.1
2012	42.047	3.564	2311.5	62447.9	35.1
2013	44.379	4.742	1687.9	64130.155	37.1



www.mecsj.com/ar

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية لـ MECSJ

العدد الخامس والعشرون (أيار) ٢٠٢٠

ISSN: 2617-9563

2014	43.66	5.712	1251.3	78437.888	36.9
2015	45	6.011	1736.8	96983.213	16.9
2016	45.4	6.182	1064.4	112191.863	17.8

المصدر: البنك المركزي، الجهاز المركزي للإحصاء